



جواز الحذف والذكر في أركان الجملة في كتاب كشف المشكل لعلي بن سليمان الحيدرة

* الباحث: مريم رائد مهدي أ.م.د. مُظفّر عبد رومي

جامعة واسط/ كلية الآداب/ قسم اللغة العربية.

تاريخ الاستلام : 2021-04-02

تاريخ القبول: 2021-09-23

ملخص البحث:

يشكل الحذف ظاهرة اهتم النحاة القدامى في دراستها، وتحدثوا عن المعنى الذي حسن الحذف لأجله، فهو طلب الإيجاز والاختصار وتحصيل المعنى الكثير باللفظ القليل، فقد ذكروا فائدته، فهي زيادة لذة وذلك بسبب استنباط الذهن للمحذوف، كلما كان الشعور في المحذوف أعسر كان الالتذاذ به أشد وأكثر، أما الذكر فهو خلاف الحذف وقد يستخدم في معنى الإظهار ضد الإضمار فيكون الحذف في ضوء علاقته بالذكر فقد يتواردان في سياق واحد ما دام هذا السياق قد يكون في حاجة إلى أي منهما وقد كان للنظرية النحوية أثراً واضح في قضية (الحذف والذكر)، وكان للتقدير المحذوف بما ينسجم مع تركيب الجملة ومعناها.

الكلمات المفتاحية: الجواز، الذكر، الحذف، الجملة.



**It is permissible to deleted and recollect in the corners of the sentence in the
book Kashf Al-Moshkil to Ali bin Suleiman Al-Haidara**

*Researcher: Mariam Ra`aed Mahdi Assist. Prof. Dr. Mudhaffar Abd Roomi
Wasit University/ College of Arts/ Department of Arabic Language.

mariamraaed93@gmail.com

07818212845

Receipt date: 2021-04-02

Date of acceptance: 2021-09-23

Abstract

The deletion is a phenomenon that interested the old sculptor in its study, and they talked about the meaning for which the deletion is good, it is the request for brevity and abbreviation and the acquisition of meaning a lot in a little word, they mentioned its usefulness, it is an increase of pleasure because of the inference of the mindfulness of the deleted, whenever the feeling in the deleted left-handed, the taste was more severe and more, but the permissible is other than deletion and may be used in the meaning of the manifesting against the inaction, so the deletion in the light of its relation to the recollect may be contained in the same context as long as this context may need either of them Grammatical theory had a clear effect in the case (deletion and recollect), and the omitted estimate was consistent with the composition and meaning of the sentence.

Keywords: permissible, recollect, deletion, sentence.

المقدمة:

يعتبر الحذف اسلوب من أساليب التأويل وهذه الظاهرة ترتبط في المستوى الدلالي والتركيبى للجملة ويكون أحد المطالب الاستعمالية في الجملة النحوية ولا يأتي في الجملة إلا عندما تكون العناصر الموجودة مغنية في الدلالة كافية في إداء المعنى المطلوب وأهتم النحاة القدامى في دراستها، وتكلموا عن المعنى الذي حسن الحذف لإجله، فهو طلب الإيجاز والاختصار، وذكروا فائدته، فهي زيادة لذة، والذكر يكون حالة من الوجود، خلاف الحذف وقد يستخدم في الإظهار ضد الإضمار، وقد يكون الحذف في ضوء علاقته بالذكر، قد يتواردان في سياق واحد ما دام هذا السياق يكون بحاجة إلى أي منهما.

مسألة: جواز حذف الفاعل:

تحدثت الحيدرة عن جواز حذف الفاعل فقال: "يجوز لك أن تحذف الفاعل وتقيم المفعول به مقامه ثم تعود فتذكره حرصاً على البيان وترفعه بتقدير فعل محذوف وذلك نحو قولك: (ضرب عمرو زيد) ، والتقدير: (ضرب عمرو وضرب زيد) يأخذ الفعل المقدر من لفظ الفعل الظاهر، أو من معناه وفي بعض القراءة قوله تعالى: ﴿ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ (سورة الانعام: 137) ترفع القتل اسم ما لم يسم فاعله وترفع الشركاء على تقدير: زينه شركاؤهم ومثله: قرأ بعضهم قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾ (سورة النور: 36-37) فله في موضع رفع أقيم مقام الفاعل ثم ذكر الفاعل بعد ذلك ورفع بتقدير: يُسَبِّحُ رِجَالٌ" (الحيدرة، 1984: 97).

أما سيبويه فأجاز حذف الفاعل، واستدل بقوله تعالى: في سورة الأنعام فإن رفع (الشركاء) بفعل محذوف تقديره: زينه شركاؤهم (سيبويه، 1988: 288)؛ وذلك لأنه "قد دلّ (زَيْن) على قوم قد زينو، فرفعهم على ذلك الفعل، وهم الشركاء" (السيرافي، د.ت: 250). يدل سياق المقام على حذف الفاعل وكان للحذف غرض اظهار جمالية التعبير وحسن اتساق النظم فضلاً عن تأثيره عند السامع والأتيان بالإيجاز الحذف حتى لا يغمض الامر على المخاطب عندما يسمع في الجملة حذف يذهب الى المعنى فيعلم أن في الجملة حذف.

وفي قوله تعالى: ﴿ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ أن (زَيْن) قرئ على البناء للفاعل الذي (هو شركاؤهم)، فنصب (قتل أولادهم) و(زين)، البناء للمفعول الذي هو (القتل)، ورفع شركاؤهم بإضمار فعل الذي دل عليه (زَيْن)، كأنه قال: (لما قيل زين لهم قتل أولادهم من زينه؟) فقيل: زينه لهم شركاؤهم، وابن عامر قرأ: (قتل أولادهم شركاؤهم) فرفع القتل ونصب الأولاد، والشركاء قرأها بالجر، وإضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، ولو قرئ بجر (الأولاد والشركاء)، ؛

ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء - لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم - لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب (الزمخشري، 1998: 401).

ورفع الشركاء فيه وجهان: الأول: "أنه مرفوع بفعل محذوف كأنه قال: من زينه؟ فقال: شركاؤهم أي زينة شركاؤهم والقتل في هذا كله مضاف إلى المفعول، والثاني: أن يرتفع شركاؤهم بالقتل؛ لأن الشركاء تُشير بينهم القتل قبله، ويمكن أن يكون القتل يقع منهم حقيقية" (العكبري، د.ت: 155).

وقال العكبري: "لا يجوز حذف المرفوع؛ لأنه فاعل والفاعل لا يحذف؛ والسبب في ذلك؛ لأن المرفوعات عمدة في الكلام ولا يجوز حذفها" (العكبري، 1995: 126).

وابن مالك بين جواز حذف الفاعل عند الكسائي فقال: "أجاز الكسائي وحده حذف الفاعل إذا دلّ عليه دليل ومنع غيره ذلك؛ لأن كل موضع أُدعي فيه الحذف فالإضمار فيه ممكن، فلا ضرورة إلى الحذف" (ابن مالك، 1982: 600).

وبعض النحاة تابعوا الكسائي فقالوا بجواز حذفه منهم (السهيلي وابن مضاء)، أما ابن هشام فلا يجوز حذفه (ابن هشام، 2001: 92).

ويجوز حذف الفاعل: إما للجهل به، أو لغرض لفظي أو معنوي فحذفه في ذلك كله؛ لأنه لم يتعلّق غرض بذكره وحذف فاعل الفعل فإنك تقيم مقامه المفعول به، وتعطيه أحكامه المذكورة له في بابه، فتصيرهُ مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وعمدة بعد أن كان فضلاً، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه، ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثاً، تقول في ضَرَبَ زيدٌ عمراً: (ضَرَبَ عمرو)، وفي ضَرَبَ زيدٌ هنداً: (ضَرَبَتْ هندٌ) (ابن هشام، 1963: 188-189)، دلّ السياق على إيجاز الجملة اعتماداً على قدرة المخاطب على تداول ما اضم من الكلام فضلاً عن تأثير السامع للعلم به.

ويطرّد حذف الفاعل في أربعة مواضع (الأزهري، 2000: 399): الأول في باب النائب عن الفاعل مثل قوله تعالى: ﴿فُضِيَ الْأَمْرُ﴾ (سورة يوسف: 41) والثاني في الاستثناء المفرغ مثل: (ما قام إلا هندٌ)، وفي فاعل (أفعل) بكسر العين في التعجب إذا دلّ عليه متقدم مثل قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (سورة مريم: 38) أي أبصر بهم، والثالث في فاعل المصدر مثل قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٍ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ (سورة البلد: 14-15).

والرابع يجوز حذف الفاعل بشرط حذف عامله معه، وذلك إذا دلت عليهما قرينة كأن يقال: (بلى زيد) جواباً، لمن قال: (ما قام أحدٌ)، ف (زيد) فاعل فعل محذوف دلّ عليه مدخول النفي، والجملة فعلية، (أي: بلى قام زيدٌ) ليطابق الجواب مدخول النفي في



الفعلية، أو أجيب به استفهام محقق، أي ملفوظ به مثل: (نَعَمْ زَيْدٌ) جواباً لمن قال: (هل جاءك أحد؟) ف (زيد) فاعل فعل محذوف دلّ عليه مدخول الاستفهام فالأصل أنّ (نَعَمْ) ترتبط إمّا بجملة أسمية أو فعلية تلحقها، وتقدير الكلام قبل حذف الجملة الفعلية افتراضاً: (نَعَمْ جَاءك زَيْدٌ) أمّا إذا قلت (نَعَمْ جَاءك) فوفقاً لهذا الرأي، فأنت هنا ذكرت الفاعل إلا أنّه هنا مضمّر (الأزهري، 2000: 399-400).

ويحذف الفاعل جوازاً إذا كان عامله مصدرأ؛ نحو: (إكرامُ الوالدِ مطلوب)، ويحذف جوازاً مع عامله لداعٍ بلاغيّ، بشرط وجود دليل يدلّ عليهما مثل: (من قابلت؟) فتقول: صديقاً، أي: (قابلت صديقاً)، وفي بعض الأساليب ما قد يوهّم أنّ الفاعل محذوفٌ لكنّه في الحقيقة غيرُ محذوف، ومثال على ذلك: (إن كان لا يناسبك فافعل ما تشاء) ففاعل الفعل المضارع (يناسب) غير محذوف، ولكنه ضمير مستتر تقديره: (هو) وقد يعود إلى شيء مفهوم من المقام، والتقدير: (إن كان لا يناسبك رأيي، أو نصحي، أو الحال الذي أنت فيه) (عباس حسن، د.ت: 70-71).

أمّا الأفغاني فيرى أنّ الفاعل ركنٌ في الجملة لا بدّ منه سواء أكان اسماً صريحاً أم ضميراً راجعاً إلى المذكور، وقد يكون ضميراً لما تدلّ عليه قرينةٌ حاليةٌ مثل: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ (سورة ص: 32) أي: توارت الشمس، ودلّ السياق على الفاعل المضمّر (الأفغاني، د.ت: 190)، دل السياق على ايجاز الحذف حتى لا يغمض الامر على المخاطب ولولا القرينة لما جاز مثلاً الاتيان بالإيجاز.

يتضح لنا من خلال ما تقدم ان الحيدة قد وافق بعض النحويين فيما ذهبوا اليه من جواز حذف الفاعل وخالف بعضهم الذين منعوا جواز ذلك.

مسألة: جواز حذف المبتدأ:

بيّن الحيدة جواز حذف المبتدأ فقال: "جواز الحذف في المبتدأ وذكر الخبر، وهو كثير؛ لأنه يتقدّر تقديراً واحداً قال الله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ (سورة النور: 1)، والتقدير: هذه سورة، وقال تعالى: ﴿فَأَخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ (سورة التوبة: 11) أي: فهم أخوانكم" (الحيدة، 1984: 322). دل السياق على ان المحذوف جزء من المعنى الذي نطق به وانما حذف تخفيفاً وإيجازاً واعتماداً على قدرة المخاطب (المتلقي) على تداول ما حذف من الكلام متى اقتضت ذلك حاجة الفهم.

وذهب سيوييه إلى جواز حذف المبتدأ وذلك في باب "هذا بابٌ يكون المبتدأ فيه مُضمراً ويكون المبنى عليه مظهر وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آيةً لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله ورَبِّي، كَأَنَّكَ قلت: ذاك عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله" (سيوييه، 1988: 130).

رأى ابن السراج لا مانع من حذف المبتدأ ووافقه الحيدرة في هذا الجواز إذ قال: "حذف المبتدأ وإضماره إذا تقدّم من نكره ما يعلمه السامع فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقّعون الهلال فيقول القائل: الهلال والله، أي: هذا الهلال فيحذف هذا" (ابن السراج، 1996: 68)، هنا ايجاز الحذف حتى لا يغمض الامر عند السامع فمن يسمع العبارة يقفز الى ذهنه المعنى فيعلم ان في العبارة حذفاً فالعلاقة بين المرسل والمتلقي التي حرصت البلاغة على ابرازها وذلك لان لكل مقام مقال.

وأما أبو حيان الأندلسي فعنده يجوز حذف المبتدأ لقرينة فقال: "يحذف المبتدأ جوازاً لقرينة ومثال على ذلك: (صحيح، لمن قال: كيف زيد؟) و: (مسكك، عند شَمِّ طيب) و: (إنسان، عند رؤية شَبَح) ومما يحسن الحذف فيكون دخول (فاء الجزاء) على ما لا يصلح أن يكون (مبتدأ)، نحو قوله عزّ وجل: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ (سورة فصلت: 46) أي: فصلاحه لنفسه (ابو حيان الأندلسي: 2014، 313)، هنا ايجاز الحذف فقد يعتمد على قدرة المخاطب او السامع على تداول ما اضمر من الكلام متى اقتضت ذلك حاجة الفهم فلولا القرينة لما جاز الاتيان بالايجاز حتى لا يغمض الامر على السامع او المخاطب.

وهذا عند المرادي أيضاً: يجوز حذف المبتدأ إذا علم به ومثال على ذلك (دنف) في جواب (كيف زيد؟) أي: (هو دنف): أي: (مريض) وقد حذف المبتدأ للعلم به (المرادي، 2001: 485).

وعند ابن هشام الأنصاري يجوز أيضاً حذف المبتدأ مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ (سورة فصلت: 42؛ الجاثية: 15) فقال: (كيف زيد؟) وتقول: دَنِفٌ، وتقديره: فَعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ، وإساءَتُهُ عليها، وهو دَنِفٌ (ابن هشام، د.ت: 217).

وابن عقيل يجوز حذف المبتدأ إذا دلّ عليه دليل ومثال على ذلك أن يقال: (كيف زيد؟) فتقول (صحيح) أي: (هو صحيح)، فإن جزت صرّحت ذلك بكل واحد منهما، ومثل ذلك قلت: زيد عندنا، وهو صحيح (ابن عقيل، 1980: 244، 246). والأزهري أيضاً أجاز هذه المسألة (الأزهري، 2000: 221)، هنا يدل سياق المقام على ان المحذوف جزء من المعنى قد تحدث به وانما حذف ايجازاً والغرض من الحذف هو اظهار جمالية التعبير وحسن اتساق النظم.



أما السيوطي أجاز حذف ما علم من المبتدأ يكثر في (جواب الاستفهام) مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا هَيْئَةٌ نَّارٍ حَامِيَةٌ﴾ (القارعة: 10-11) أي: هي نار، وبعد القول نحو قوله تعالى ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (سورة الفرقان: 5)، ويقال بعد (إذا الفجائية) مثل: (خرجت فإذا السبع) ، ولا يقع في القرآن الكريم بعدها إلا ثابتاً (السيوطي، 1998: 334)، يدل سياق العبارة على ان المحذوف معلوم عند السامع حتى لا يغمض الامر فمن يسمع العبارة يذهب الى ذهن المعنى فيعلم ان في العبارة حذفاً وكان المحذوف جزء من المعنى.

نلاحظ الحيدة اتفق مع النحويين في جواز حذف المبتدأ.

مسألة: جواز حذف الخبر:

ذكر الحيدة جواز حذف الخبر بقوله فقال: "وجواز حذف الخبر وذكر المبتدأ وهو قليل؛ لأنَّ الفائدة إنما تكون في الخبر وذلك مثل قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ (سورة محمد: 21) تقديره: طاعة أمثل ما تعلمون وقول معروف أحسن ما تقولون" (الحيدة، 1984: 322-323). وهذا عند سيبويه أيضاً (سيبويه، 1988: 136)، دلَّ سياق الكلام على ان المحذوف يكون جزء من المعنى الذي تكلم به وقد حذف ايجازاً وهو أمر سائغ ويعتمد الحذف على قدرة المرسل او المتلقي على تداول ما حذف من الكلام.

وعند ابن السراج فجوازه لعلم السامع إذ قال: "أنَّ تحذف الخبر لعلم السامع فمن ذلك أنَّ يقول القائل: (ما بقي لكم أحد)، فتقول: (زيد) أو (عمرو) أي: زيد لنا، ومنه لولا عبد الله لكان كذا وكذا، فعبد الله مرتفع بالابتداء والخبر محذوف" (ابن السراج، 1996: 68)، يدل سياق المقام على الحذف وانما كان الحذف لغرض اظهار جمالية التعبير وحسن اتساق النظم فضلاً عن تأثيره في السامع للعلم به.

وذهب ابن مالك إلى جواز حذف الخبر لقرينة، فيحذف خبر الاستفهام عن (المخبر عنه)، نحو: (زيدٌ، لمن قال: من عندك) أي: زيد عندي والعطف عليه في مثل: (زيدٌ قائمٌ وعمرو)، أي: وعمرو كذلك، فهذا الحذف جائز؛ لأنَّ المحذوف فيه لا يمكن أن يزيد ذكره على ما حصل بالقرينة التي تدلّ عليه، فلا يكون واجباً إذ ليس في محل المحذوف غيره ويسدّ مسدّه (ابن مالك، 1990: 275؛ المرادي، 2001: 485؛ ابن هشام، د.ت: 220)، هنا سياق المقام يدل على ايجاز الحذف حتى لا يغمض



الامر عند المتلقي فمن يسمع العبارة او الجملة فيذهب الى ذهنه المعنى فيعلم ان كل عبارة او جملة حذف ولولا القرينة لما جاز الاتيان بالايجاز.

وحذف الخبر بعد إذا الفجائية أيضاً، في مثل: (خرجت فإذا السبع) ولكن الحذف بعد إذا الفجائية قليل ، ولم يرد في القرآن الكريم (ابن مالك، 1990، 275؛ ابو حيان الأندلسي: 2014، 279).

وابن عقيل والأزهري أيضاً جَوَزا حذف الخبر إذا دلّ عليه دليلٌ نحو قوله عزّ وجل: ﴿ أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظَلُّهَا ﴾ (سورة الرعد: 35) فدَلُّها) مبتدأ، وخبره محذوف جوازاً لدلالة ما قبله عليه، أي: كذلك (أي دائم) (ابن عقيل، 1980: 244؛ الأزهري، 2000: 223)، يدل سياق المقام على المحذوف جزء من المعنى قد تكلم به وفهم من الكلام ودل عليه السياق وقد حذف تخفيفاً وایجازاً.

أما الشاطبي فلا يجوّز حذف خبر (ما) التعجّبية، وإن كان معلوماً والسبب في ذلك لأنّ القصد من التعجّب كأنه الاختصار (الشاطبي، 2007: 93).

وحذف الخبر يكثر في جواب الاستفهام، وبعد (فاء الجواب)، وبعد القول أيضاً نحو: ﴿ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (سورة النحل: 24)، فهنا يكون الحذف بعد القول، تقديره: هي أساطير الأولين (السيوطي، 1998: 334)، ما يكون قد فهم من الكلام ودل عليه سياق القول فكأن المحذوف جزء من المعنى قد تحدث به وانما حذف ايجازاً وایجاز العبارة تعتمد على قدرة المخاطب على تداول ما حذف من الكلام

يتضح لنا من خلال ما تقدم ان الحيدة اتفق مع النحويين في جواز هذه المسألة والاصل إلا يحذف لأنه محط الفائدة والحكم الذي لا يتم الكلام الا به لكنه قد يحذف جوازاً.

مسألة: جواز حذف المبتدأ والخبر معاً:

بيّن الحيدة في كتابه كشف المشكل جواز حذف المبتدأ والخبر معاً (الحيدة، 1984: 322).

ولكن الزمخشري عنده جاز حذف أحدهما ولا يجوز حذفهما معاً فمن حذف المبتدأ نحو: (المسك والله) ، أو رأيت شخصاً تقول: (عبد الله وربّي) ، ومن حذف الخبر نحو: (خرجت فإذا السبع) (الزمخشري، 1993: 44-45). وتقديره: فإذا السبع حاضر أو موجود، هنا سياق المقام يقتضي على ايجاز العبارة اعتماداً على قدرة المخاطب على تداول ما اضم من الكلام.

والمرادي وابن عقيل تابعا الزمخشري في جواز حذف أحدهما المبتدأ أو الخبر للعلم به (المرادي، 2001: 485؛ ابن عقيل، د.ت: 216).

ويرى ابن عقيل أن "يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دلّ عليه دليلٌ نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ (سورة الطلاق، 4) أي: (فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ) فحذف المبتدأ والخبر وهو (فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ) لدلالة ما قبله عليه، وإتّما حذفاً لوقوعهما موقع مفرد، والظاهر أنّ المحذوف مفرد، والتقدير: (واللائي لم يَحِضْنَ كذلك)، وقوله: (واللائي لم يَحِضْنَ) معطوفٌ على (واللائي يَيْسَنَ) ، والأولى أنّ يُمثّل بنحو قولك: (نَعَمْ) في جواب (أزَيْدٌ قائمٌ؟)، وتقديره: (نَعَمْ زيد قائم) (ابن عقيل، 1980: 246).

وأما الشاطبي فأجاز حذف المبتدأ والخبر معاً، ولم يشر الناظم إليه بمثال فلفظه محتمل له ولكن لا يكون في كثرة الضربين قبله أعني حذف المبتدأ وحذف الخبر، ومثال على ذلك: (أين زيدٌ جالسٌ؟) فتقول: في الدار، أو (عندي) وتقديره: (زيدٌ جالسٌ في الدار أو عندي)(الشاطبي، 2007: 98)، هنا إيجاز الحذف كي لا يغمض الأمر على المتلقي فمن يسمع حذف المبتدأ والخبر يذهب الى ذهنه المعنى فيعلم ان في الجملة حذف فالعلاقة بين المرسل والمتلقي التي حرصت البلاغة على ابرازها. وذكر الشاطبي المواضيع التي لا يجوز فيها الحذف وإن كانت هناك دلالة على المحذوف وذلك "ما كان معلوماً علماً إجمالياً دلّ عليه الكلام إذا قلت: زيدٌ وحذفت الخبر أو قلت: قائمٌ وحذفت المبتدأ ؛ لأنّ المبتدأ يقتضي خبراً على الجملة، والخبر يقتضي مبتدأ على الجملة فالقرينة معرفة بالمحذوف فهو من هذا الوجه معلوم ومن جهة التعيين مجهول" (الشاطبي، 2007: 92) وذلك لا بدّ من ذكرهما معاً، المبتدأ والخبر.

والشاطبي اعترض على ابن الناظم باستشهاده على حذف المبتدأ والخبر معاً في قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ والتقدير: فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، وذهب إلى تقدير المفرد مكان تلك الجملة كأنه قبل واللائي لم يحضن كذلك، وعدّ مجيء الخبر جملة، ولم تحذف هنا الجملة من حيث هي مبتدأ وخبر، بل من حيث هي خبر المبتدأ الذي تقدّم وعند ذلك لا يكون فيها دليل على جواز حذف المبتدأ والخبر بإطلاق وهو المحتاج إليه هنا فهذا كلّه إن جعل (واللائي لم يحضن) في موضع رفع، وأمّا إن جعل في موضع خفض عطفاً على (هُنَّ) من قوله: (فَعِدَّتُهُنَّ) فهذه الآية بمعزل عن هذا الضرب الذي ذكره وإتّما يرجع إلى حذف الخبر (الشاطبي، 2007: 99)، يدل السياق على الحذف وذلك لغرض اظهار جمالية التعبير وحسن اتساق النظم.



وقد ذكر الأشموني حذفهما معاً فقال: "وقد يحذف الجزئان معاً إذا حلاً محل مفرد" (الاشموني، د.ت: 292)، وعباس حسن أيضاً أشار في كتابه (النحو الوافي) جواز حذف المبتدأ والخبر معاً إذ دلَّ عليهما دليل؛ نحو قولك: "المحسنون كثيرٌ؛ فمن يساعد محتاجاً فهو محسن ومن يساعف مستغيثاً فهو محسن، ومن يشهد شهادة الحق ، أي: من يشهد شهادة حق (فهو محسن) ، وجملة: (هو محسن) مبتدأ وخبر وقد حذفاً معاً. جوازاً (عباس حسن، د.ت: 508)، دل سياق الحذف على ان المحذوف جزء من المعنى قد نطق به وإنما حذفاً (المبتدأ والخبر) تخفيفاً وإيجازاً.

يتضح لنا من خلال ما تقدم ان الحيدرة اتفق مع بعض النحويين في جواز حذف المبتدأ والخبر معاً وخالف بعضهم فيما ذهبوا اليه من جواز حذف احدهما المبتدأ أو الخبر .

مسألة: جواز حذف المتعجب منه:

ذهب الحيدرة إلى جواز حذف المتعجب منه إذ قال: "ويجوز حذف ضمير المتعجب منه إذا دلَّ عليه الكلام" (الحيدرة، 1984:

514)

قال شقران: (المرزوقي، د.ت: 1603)

أُولَئِكَ قَوْمِي بَارَكَ اللَّهُ فِيهِمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا

أراد أعفهم وأكرمهم(الحيدرة، 1984: 514)، سياق المقام يدل على ايجاز الحذف ولغرض اظهار جمالية التعبير وحسن اتساق

النظم.

أما سيبويه فلا يجوز حذف المتعجب منه (سيبويه، 1988: 99).

وذهب أبو حيان إلى جواز حذفه مطلقاً إذا علم به ويعني بقوله (مطلقاً) أي: معمول (أفعل أو أفعلن) (ابو حيان الأندلسي،

2014: 197-198)، ومثال حذفه بعد (أفعلن) نحو قول الإمام علي (عليه السلام): (الإمام علي عليه السلام، 71).

جَزَى اللَّهُ عَنَّا وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا

أي: ما أعفهم وأكرمهم، وأما حذفه بعد (أفعل) نحو قوله عز وجل: "أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ" (سورة مريم: 38) و"أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ" (سورة الكهف: 26) أي: وأبصر بهم، واسمع به، دلّ سياق المقام على ان المحذوف جزء من المعنى قد تحدث به وإنما حذف ايجازاً.

أجاز ابن هشام الأنصاري حذف المتعجب منه إذا دلّ عليه دليل، نحو: (ما أَحْسَنَهُ) وفي (أفعل به)، وشرط أن يكون (أفعل) معطوف على الآخر المذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾، أي وأبصر بهم (ابن هشام، د.ت: 257، 259).

وابن عقيل أيضاً أجاز حذف المتعجب منه وهو المنصوب بعد (أفعل) والمجرور بالباء بعد (أفعل) إن دلّ عليه دليل، نحو قوله: (امرؤ القيس، د.ت: 197).

أرى أَمْ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءَ عَلَى عَمْرٍو، وَمَا كَانَ أَضْبِرَا.

تقديره: وما كان أصبرها فقد حذف الضمير وهو مفعول أفعل للدلالة ما تقدم عليه (ابن عقيل، 1980: 152)، يدلّ السياق على الحذف وعلى امكانية تقدير المحذوف لغرض اظهار جمالية التعبير في الكلام.

وأجاز الشاطبي حذف المتعجب منه بشرط أن يكون مفعولاً في المعنى إذ قال: "وحيث أجاز ابن مالك حذف المتعجب منه مطلقاً إذا علم كان دليلاً على أن المجرور بالباء ليس هو الفاعل البتة إذ لو كان كذلك لامتنع الحذف بناء على مذهبه في أن الفاعل لا يحذف، فلا يصح على مذهبه أن يكون المجرور هنا فاعلاً أصلاً" (الشاطبي، 2007: 454-455).

أما الأزهري فجوز حذف المتعجب منه للدليل مع كونه فاعلاً؛ وعلل ذلك لأنّ "لزومه للجر كسأه صورة الفضلية، خلافاً للفرسي وجماعة ذهبوا إلى أنه لم يحذف؛ ولكنه أستتر في الفعل إذ حذفت الباء، كما في قولك: (زيدٌ كفى به كاتباً) وردّه ابن مالك بوجهين: أحدهما: لزوم إبرازه حينئذ في التنثية والجمع، والثاني: إن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار، ك (نا) من أكرم بنا، فإن لم يدلّ عليه دليل لم يجز حذفه (الأزهري، 2000: 63)، هنا ايجاز الحذف حتى لا يغمض الامر على المتلقي فمن يسمع الكلام يذهب الى ذهنه هناك حذف في الكلام فالعلاقة بين المرسل والمتلقي التي حرصت البلاغة على ابرازها والسياق هنا يدل على ايجاز الحذف والتخفيف.



وفي (ما أفعله) ولعروه إذ ذاك عن الفائدة، نحو: (ما أحسن) أو (ما أجمل) لم يكن كلاماً؛ لأنَّ معناه أن شيئاً صيّر الحُسن واقعاً على المجهول، فهذا مما لا ينكر وجوده، ولا يفيد التحدث به، وأما (أفعل به) فلا يحذف منه (المتعجب منه) لغير دليل؛ وذلك لأنه فاعل (الأزهرى، 2000: 63-64).

والحيدرة وافق السيوطي والأشموني جواز حذف المتعجب منه (السيوطي، 1998: 39؛ الأشموني، د.ت: 177 - 179).

نلاحظ الحيدرة لم يتفق مع سيبويه في جواز حذف المتعجب منه ووافق النحويين في جواز هذه المسألة.

مسألة: جواز حذف المستثنى:

في مسألة جواز حذف المستثنى قال الحيدرة: «وَمِنَ الْجَائِزِ أَنْ الاسْتِثْنَاءَ إِذَا كَانَ بِنَاقِصٍ جَازَ حَذْفُهُ إِذَا ذُكِرَتْ الصَّلَةُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ (سورة الصافات: 164) والأصل (إلا من له مقام معلوم) (الحيدرة، 1984: 499)، وقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ (سورة النساء: 159)، والأصل (إلا لمن يؤمنن به) (الحيدرة، 1984: 226)، يدل سياق المقام على ايجاز الحذف وذلك لغرض اظهار جمالية التعبير في الكلام وحسن اتساق النظم وذلك لأن لكل مقام مقال.

وأجاز سيبويه حذف المستثنى ووافق الحيدرة في جواز هذه المسألة فقال: "يحذف المستثنى فيه استخفافاً وذلك قولك: (ليس غَيْرُ)، و(ليس إلا)، كأنه قال: ليس إلا ذاك وليس غير ذلك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب وما يعني" (سيبويه، 1988: 344-345)، هنا ايجاز الحذف حتى لا يغمض الامر على المخاطب فمن يسمع العبارة او الجملة يذهب الى المعنى فيعلم ان في العبارة او الجملة حذفاً ويعتمد قدرة المخاطب على تداول ما اضمر في الكلام.

وذهب المبرد إلى جواز حذف المستثنى نحو قولك: (عندي درهمٌ ليس غيرُ)، أردت: (ليس غير ذلك) وقد حذفت (ذلك) تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب (المبرد، 1994: 429)، هنا يدل سياق المقال على ان المحذوف جزء من المعنى قد نطق به وانما حذف تخفيفاً وإيجازاً وهو أمر سائغ واعتماد قدرة المتلقي على تداول ما حذف من الكلام.

وبيّن أبو سعيد السيرافي الحذف الذي استعملوه بعد (إلا وغير) إنما يستعمل إذا كانت (إلا وغير) بعد (ليس)، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف فلا تقول بدل (ليس إلا): لم يكن إلا ، ولم يكن غير (السيرافي، د.ت: 166).

وأكثر ما يأتي الحذف مع (من)؛ لأنها تدلُّ على التبعية، وأقلُّ أجزاء العدد (واحد)، وجاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ (سورة النساء: 159).

وتقدير سبويه لهذه الآية (وإن من أهل الكتاب أحدٌ إلا ليؤمنن به)، ويكون التقدير عند الكوفيين (وإن من أهل الكتاب إلا من ليؤمنن به)، وحذف الموصول خطأ (النحاس، 2008: 215).

ويرى العكبري أنَّ المحذوف (من)، إلا أنَّ تقدير (من) بعيد هنا لأنَّ الاستثناء يكون بعد تمام الاسم و(من) الموصولة والموصوفة غير تامة (العكبري، د.ت: 119).

والحذف أيضاً مع (في) ولكن ليس بكثرة ك(من) مثل: (فمنها أموت)، أي: "فمنها تارة أموت فيها أو أموتها" وبعد (التي واللَّتيا) والتي حذف صلة هذه الموصولات، فيكون ذلك في شدة الأمر وعظمه (السيرافي، د.ت: 93)، "وحذف المضاف إليه من (غير) وهو أسهل من حذف الصلة بعد الموصول؛ وذلك لأنَّ المضاف قد يستغني عن المضاف إليه، ولا يستغني الموصول عن الصلة" (السيرافي، د.ت: 1994).

وأجاز أبو حيان الأندلسي حذف المستثنى بعد (إلا) وبعد (غير) مع (ليس) خاصة، في مثل: (جاءني زيدٌ ليس إلا)، و(ليس غير)، أي: (ليس الجائي إلا هو، أو غيره) (أبو حيان الأندلسي، 2014: 361)، هنا يدل سياق المقام على أن المحذوف (المستثنى) جزء من المعنى الذي تكلم به وقد حذف إيجازاً فعلاقة التواصل بين المتكلم والمخاطب التي حرصت البلاغة على إبرازها ما اضمر من الكلام.

ويجوز أن يحذف المستثنى إن وجدت قرينة دالة على خصوصية المستثنى المحذوف، في مثل: (فهت هذا درس ليس إلا) (أبراهيم بركات، 2007: 244)، هنا إيجاز التركيب بالحذف حتى لا يغمض الأمر على المخاطب (المتلقي) ولولا القرينة لما جاز مثلاً الاتيان بالإيجاز.

يتضح لنا من خلال ما تقدم أن الحيدرة اتفق مع النحويين في جواز حذف المستثنى.

الخاتمة:

وقد توصل البحث الى أهم النتائج:



1. إنّ الإيجاز قد يكون سمة من سمات اللغة العربية، فقد تتجلى في حرص اللغة العربية على الحذف مما يدل الكينونة المطلقة أياً كان موقعه من الجملة وتكون ذلك بالإضافة إلى حرصها على تجنب التكرار.
2. إنّ ظاهرة الحذف في اللغة العربية هذه الظاهرة تناولها علماء النحو واللغة وغيرها كل من مقتضى منهجه.
3. وقد كان للنظرية النحوية أثر واضح في قضية الحذف والذكر، ويكون تقدير المحذوف في ما ينسجم مع تركيب الجملة ومعناها.
4. الذكر هو الأصل، والحذف هو الفرع، والأصل في الكلام الذكر كما يرى النحاة فلا يحذف إلا بدلالة يقتضيه المعنى.
5. وقد كشف البحث أنّ هناك اختلاف بين العلماء في مسألة حذف الفاعل، وذهب بعضهم إلى أنّ الفاعل لا يحذف، بل يضم في الفعل، وذهب فريق آخر إلى جواز حذف الفاعل.

المصادر:

1. الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة بيروت- وطى المصيطبة، الطبعة الثالثة، 1996م.
2. إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ) تحقيق: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، (1429هـ - 2008م).
3. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت761هـ)، المكتبة العصرية صيدا- بيروت.



4. التبيان في إعراب القرآن: العلامة النحوي الإمام محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، د.ت، د.ط.
5. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
6. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي المعروف بابن ام قاسم (ت 749هـ)، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001م.
7. ديوان الإمام علي (عليه السلام)، جمع وترتيب: عبد العزيز الكريم.
8. ديوان امرئ القيس، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي.
9. شرح ابن عقيل: قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت ٧٦٩هـ)، د.ت، الطبعة العشرون، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
10. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): للأشموني، حققه: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية.
11. شرح التسهيل لابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
12. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
13. شرح الكافية الشافية: العلامة جمال الدين ابي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجبالي (ت 672هـ)، تحقيق: د.عبدالمنعم احمد هريري، جامعة ام القرى- مكة المكرمة، الطبعة الاولى، 1982م.
14. شرح شذور الذهب: للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي (ت ٧٦١هـ)، دار أحياء التراث العربي بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
15. شرح قطر الندى وبل الصدى: لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، د.ت الطبعة الحادية عشر، ربيع الثاني ١٣٨٣ - أغسطس ١٩٦٣.



16. شرح كتاب سيويه: لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، د.ط.
17. الكتاب: كتاب سيويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المؤسسة السعودية بمصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
18. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
19. كشف المشكل في النحو: لعلي بن سليمان الحيدرة اليميني (ت ٥٩٩هـ) تحقيق: د. هادي عطية مطر الهلالي، كليه الآداب- جامعته البصرة، مطبعة الارشاد- بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
20. اللباب في علل البناء والإعراب: للعكبري، تحقيق: غازي مختار، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1995م.
21. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
22. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
23. المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
24. الموجز في قواعد اللغة العربية: سعيد بن محمد بن أحمد الافغاني، د.ت. د.ط.
25. النحو العربي: د. إبراهيم إبراهيم بركات، د.ت، دار النشر للجامعات- مصر، د.ط.
26. النحو الوافي: عباس حسن، د.ت، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.
27. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).



1. Al-Usul in Grammar: Abu Bakr Muhammad bin Sahl bin Al-Sarraj al-Baghdadi (Died 316H), Investigation: Dr. Abdul Hussein al-Fatli, Beirut Foundation- Wata Al-Mustabeh, Third Edition, 1996.
2. E`rab the Qur'an: Abu Jaafar Ahmad bin Muhammad bin Ismail al-Nahas (Died 338H) Investigation: Sheikh Khalid al-Ali, Dar al-Knowledge Beirut, Lebanon, Second Edition (1429Ah-2008).
3. Awdah Almasalik in Alfiat Ibn Malik: Imam Abu Muhammad Abdullah Jamal al-Din bin Yusuf ibn Ahmed bin Abdullah bin Hisham al-Ansari al-Masri (Died 761h), Modern Library of Saida , Beirut.
4. AlTebian in E`rab the Qur'an: The grammatical mark of Imam Muhabaldin Abu al-Za'ad Abdullah bin Al-Husayn ibn Al-Hasan ibn al-Hada'i al-Kabri (Died 616H), D.T., D.T.
5. Altatheel and Altakmeel in Shareh Book of Facilitation: Abu Hayyan al-Andalusi, realization: Dr. Hassan Hindawi, first edition, 1435 Ah / 2014.
6. Tawdeh AlMaqasid in Alfeat Ibn Malik: Al-Maradi known as Ibn Um Qasim (Died 749H), explanation and realization: Abdul Rahman Ali Suleiman, First Edition, Arab Thought House, Cairo, 2001.
7. The Diwan of Imam Ali (peace be upon him), collecting and arranging: Abdul Aziz al-Karim.
8. Diwan Amr al-Qais, taken care of and explained: Abdul Rahman al-Mastawi.
9. Sharhh Ibn Aqeel's: Judge Bahaa al-Din Abdullah bin Aqeel al-Aqeel al-Masri al-Hammadani (Died 769h), D.T., 20th edition (1400 Ah- 1980).
10. Sharhh Al- Ashmuni's on the Alfiat Ibn Malik's name (The Salik's Method to The Alfiat Ibn Malik): For Ashmuni, achieved by: Muhammad Mohieddin Abdel Hamid, second edition.
11. Sharhh Altasheel of Malik's son: Jamal al-Din Mohammed bin Abdullah bin Abdullah bin Abdullah al-Taie al-Ayali al-Andalusi (Died 672H), Investigation: Dr. Abdul Rahman Al Sayed, and Dr. Mohammed Badawi Al-Makhleton, First Edition, 1410 Ah 1990.



12. Sharhh Al-Tasrehh for The Tawdeh : Khalid bin Abdullah al-Azhari (905H), investigation: Mohammed Bassel Ayoun Al-Black, The House of Scientific Books, Beirut-Lebanon, First Edition, (1421 Ah -2000).
13. Sharhh Al-Kafeia Al-Shafiaa: Thinker Jamal al-Din Abi Abdullah Mohammed bin Malik al-Taie Al-Jiani (Died 672H), Investigation: Dr. Abdul Moneim Ahmed Heriri, Um al-Qura University, Mecca, First Edition, 1982.
14. Sharhh Shothoor Al-Dahab: Imam Jamal al-Din Abu Muhammad Abdullah bin Yusuf, known as Ibn Hisham al-Grammari (Died 761H), The House of Arab Heritage Neighborhoods Beirut, Lebanon, First Edition, 1422Ah-2001.
15. Commentary of The Qatar of Nada and The Echo: Abu Abdullah Jamal al-Din bin Hisham al-Ansari (T.761H), D.T. 11th Edition, Spring II, 1383-August 1963.
16. Explanation of the Book of Sibuyeh: By Abu Said Al-Siravi al-Hassan bin Abdullah bin Al-Marzban (Died 368H), Investigation: Ahmed Hassan Mahdli, Ali Sayed Ali, D.T.
17. The Book: The Book of Sibweh, by Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar (Died 180H), Investigation: Abdessalam Mohamed Haroun, Saudi Foundation in Egypt, Third Edition, 1408Ah -1988.
18. Al-Kasahf : Al-Alama Jarallah Abu al-Qasim Mahmoud bin Omar Al-Zamakhshari (Died 538H), Investigation: Adel Ahmed Abd al-Maqdis and Ali Mohammed Moawad, first edition, 1418 Ah -1998.
19. Uncovering the problem in grammar: Ali bin Sulaiman al-Haidara al-Yemeni (599) Investigation: Dr. Hadi Attia Matar Al-Hilali, Faculty of Arts, Basra University, Al-Hadh press, Baghdad, first edition, 1404Ah-1984.
20. Al-Labbab in The Ills of Albinaa and the E`raab : Al-Akbari, Investigation: Ghazi Mukhtar, Dar al-Fikr, Damascus, First Edition, 1995.
21. Detailed in The Workof Expression: Abu al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmad al-Zamakhshari Jarallah (Died 538H), Investigation: Dr. Ali Bou Melhem, Crescent Library, Beirut, First Edition, 1993.



22. Healing purposes in explaining the sufficient summary: Imam Abu Ishaq Ibn Ibrahim bin Musa al-Shatabi (T. 790H), Investigation: Dr. Abdul Majid Qatamesh, Um al-Qura University- Mecca, First Edition , (1428Ah - 2007).
23. Summary: Abu Abbas Muhammad bin Yazid Al-Refriq (T285H), Investigation: Mohammed Abdul Khaleq Azima, Cairo, Third Edition, 1415 Ah -1994.
24. Summary in Arabic Grammar: Saeed bin Mohammed bin Ahmad al-Afghani, D.T.D.T.
25. Arabic Grammar: Dr. Ibrahim Ibrahim Barakat, D.T., University Publishing House, Egypt, D.I.
26. Al-Wafi Grammar: Abbas Hassan, D.T., House of Knowledge, Egypt, Third Edition.
27. In explaining the collection of mosques, Hema al-Huama: Imam Jalaluddin Abd al-Rahman bin Bakr al-Suyuti (911h), Investigation: Ahmed Shamseddine, Beirut-Lebanon Scientific Books House, First Edition,1418 Ah -1998).